مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2325-0798
المجلد: 07 عدد: 02 السنة 2018 DOI:5424/IJO/21547

تاريخ الإرسال: 2017/12/18 تاريخ القبول:2018/02/13

سياسة الاتحاد الأوربي للحبوب وانعكاسها على الإنتاج والصادرات

EU cereals policy and its impact on production and exports

أ.خضراوي حفيظة
hafidha20142014@gmail.com
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
أ.د مفتاح صالح
ameftah2004@yahoo.com
جامعة محمد خيضر –بسكرة–

الملخص:

تعتبر الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في العالم ومعيارا للسيادة القومية لهذا تسارع الدول في الحفاظ على الاكتفاء الذاتي منها والسيطرة على الأسواق الدولية وتعتبر دول الاتحاد الأوربي من أهم منتجي ومصدري هذه المحاصيل بفضل سياستها التجارية الزراعية التي شهدت تطورات متتالية للنهوض بالقطاع الزراعي وخاصة محاصيل الحبوب لحمايتها من الاضطرابات في السوق العالمي.

لقد مست التطورات التدخل الحكومي الذي أصبح يستخدم للحالات الطارئة وذو نطاق كمي محدود كما أنه الغي لبعض المنتجات مثل الصورغو، كما يستخدم سياسة الواردات خاصة منها الرسوم الجمركية وسياسة الصادرات التي عرفت إلغاء دعم الصادرات على وجه الخصوص تماشيا مع التطورات العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية للحبوب؛ الاتحاد الأوربي؛ إنتاج الحبوب؛ صادرات الحبوب.

Abstract:

Cereals are the most important agricultural crops in the world and a standard of national sovereignty.The countries of the European Union are one of the most important producers and exporters of these crops thanks to their agricultural trade policy, which

witnessed successive developments to promote the agricultural sector, especially grain crops to protect them from the turmoil in the global market.

Economic developments touched on government intervention which has become used for emergencies with a limited quantitative range. It also canceled some products such as SORGO.The European Union uses the import policy, especially tariffs and export policies, which have defined the abolition of export subsidies in particular in line with global developments. To detail this policy and its impact on grain production and exports, we have divided the research into two main axes:

1/ the grain policy in the European Union

2/ the reflection of trade policy on grain production and exports

keywords : Cereal trade policy, European Union, Cereal production, Cereal exports

مقدمة:

يعتبر الاتحاد الأوربي ثاني أكبر مصدر زراعي بعد الولايات المتحدة، تمثل صادراته حوالي ضعفي صادرات البرازيل، بصفة عامة تعرف تجارة منتجاته الزراعية عجزا في الغالب لكن في 2010 حقق ميزان التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية فائضا يرجع إلى زيادة قيمة الصادرات التي تبعت الانخفاض في التجارة العالمية سنة 2009، كما أنه نتيجة زيادة الطلب على المنتجات النهائية الزراعية.

وفي سنة 2013 أصبح الاتحاد الأوربي أكبر مصدر زراعي بعد بلوغ صادراته 120بليون أورو، حيث يرجع ذلك إلى زيادة الطلب على بعض المنتجات من الدول النامية رغم قوة الاورو خلال نفس السنة، كما أن ثلثي عوائد الصادرات ترجع إلى القمح والشعير، هذان المنتوجان اللذان يخضعان إلى سياسة الحبوب في الاتحاد الأوربي التي عرفت مجموعة من الإصلاحات خاصة بعد إصلاح ماك شاري الذي خفض أسعار التدخل. والغرض من هذه الورقة البحثية هو الإجابة على الإشكالية التالية:

- **كيف انعكست سياسة الحبوب الأوربية على إنتاجها وصادراتها؟**

ويتمثل الهدف من الدراسة في تسليط الضوء على استراتيجية الحبوب في الاتحاد الأوربي أهم مصدر عالمي لهذه المحاصيل التي عرفت إصلاحات متتالية تتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وذلك من اجل الاستفادة من تجربتها الرائدة في الحبوب

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ الأهداف المحددة اعتمدنا المنهج الوصفي في التعريف بأدوات السياسة التجارية للحبوب والمنهج التحليلي لدراسة أثر هذه السياسة على الإنتاج والصادرات ومن ثم إبراز أهم النتائج الممكن الاستفادة منها في هذا المجال.

لذلك تم تقسيم البحث إلى محورين:

- **المحور الأول: سياسة الحبوب في الاتحاد الأوربي**
- **المحور الثاني: انعكاس السياسة التجارية على إنتاج الحبوب وصادراتها**

المحور الأول: سياسة الحبوب في الاتحاد الأوربي

تحتل الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص أهمية كبيرة في العالم، بسبب ارتباطه المباشر بالحاجات الأساسية للسكان. هذا فضلا عن الأهمية النسبية التي تحتلها من حيث المساحة المزروعة والإنتاج، والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي للسكان. ويعتبر الاتحاد الأوربي من أكبر منتجي الحبوب وأهم مصدر لهذه المحاصيل بفضل سياسته الزراعية، حيث استطاع أن يحافظ على مكانته العالمية، وفيما يلي أهم ما جاء فيها:

أولا: التدخل الحكومي[1]

صُمم التدخل الحكومي في الاتحاد – في الماضي– لدعم أسعار السوق الداخلية، حيث سمحت هذه الأداة لأن تشترى الحبوب بأسعار ثابتة وبكميات غير محدودة، لكن حديثا أصبح نطاقها محدود والغرض منها أن تعمل بمثابة شبكة أمان عندما تحدث اضطرابات في السوق. وقد بلغت مخزونات التدخل الحكومي أعلى مستوياتها في 1992–1993، أي قبل تنفيذ إصلاح ماك شاري الذي خفض أسعار التدخل لاسيما في القمح الذي استعاد تنافسيته كعلف حيواني في السوق الداخلية.

1- نطاق التدخل الحكومي

تراجع تدريجيا نطاق التدخل الذي كان متاحا بأسعار ثابتة ولكميات غير محدودة لمحصول القمح والشعير والذرة والصورغو.

حيث تم تعديل فترة التدخل إلى مواعيد الحصاد في الدول الأعضاء لكن هذا التعديل لم تكن له نتيجة نظرا لعدم تقديم الدول الجنوبية حبوبها للتدخل، لذلك قرر المجلس الأوربي تنسيق فترة التدخل الحكومي في أنحاء الاتحاد الأوربي، ومنذ 2011/2010 ثبتت الفترة من 1 نوفمبر إلى 31 ماي في جميع الدول الأعضاء، واعتبارا من 2011/2010 يفتح التدخل تلقائيا خلال فترة التدخل فقط لمحصول القمح. أما القمح الصلب والشعير والذرة والصورغو فقد وضع لها حد كمي للتدخل وابتداء من 2015/2014 تم إزالة الصورغو من نطاق التدخل.

2- أسعار التدخل

دعم قطاع الحبوب من خلال أسعار تدخل مرتفعة والتي عرفت انخفاضا ملحوظا منذ عام 1992 من خلال إصلاحات السياسة الزراعية المتلاحقة (30بالمئة في إصلاح ماك شاري و15 بالمئة في أجندة 2000)

ومنذ 2002/2001 تم تثبيت أسعار التدخل في 101.31 اورو للطن لكل محاصيل الحبوب المؤهلة كما أصبحت أسعار التدخل الأسعار المرجعية، وفي عام 2011/2010 أصبح الشراء (عند السعر المرجعي) فقط لكمية 3 مليون طن من القمح لفترة التدخل وإجراء مناقصات تلقائية فوق هذا السقف.

أما بالنسبة للقمح الصلب والذرة والشعير فلم يخصص لها سعر تدخل إلا في حالة حدوث خلل في أسعار السوق فيمكن للمفوضية بالتعاون مع لجنة منظمة السوق المشتركة أن تفتح تدخل عام بإجراء مناقصة، وفي بعض الحالات الخاصة يمكن أن تتولى وضع هذه المناقصة الدول الأعضاء أو مناطق من الدول الأعضاء على أساس الرقم القياسي لمتوسط أسعار السوق، وعند الدخول في هذه الإجراءات يحدد سعر الشراء وفقا لإجراءات المناقصة كما أن السعر المرجعي يكون سعر الشراء كأقصى حد.

ثانيا: سياسة الواردات والصادرات للحبوب

1-سياسة الواردات

تم وضع مجموعة من المعايير من أجل تجنب الاختلال في سوق الاتحاد الأوربي كما يلي:

1-1 -رخصة الواردات

المقصود بها الاستيراد من الدول خارج الاتحاد

أ- حساب رسوم الواردات[2]

تعريفة الحبوب في ظل الجات

أدى اتفاق الزراعة في جولة الاورغواي إلى تحوبل مجمل الضرائب الجمركية على الواردات إلى رسم جمركي ثابت كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تعريفة الحبوب في ظل اتفاقية الجات

المنتج	القمح الصلب	القمح اللين	الشيلم	الشعير	الشوفان	الذرة	الصورغو	الحنطة السوداء	الدخن	فول الصويا
التعريفة(اورو /الطن	148	95	93	93	89	94	94	37	56	93

Source : European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,august2014.

وقد تقرر بالنسبة لأهم الحبوب (القمح اللين، القمح الصلب، الشعير، الذرة، الشيلم، الصورغون) أن لا تكون سعر وارداتها (متضمنة رسم الجمارك) أقل من 155 بالمئة من 101.31 أورو /الطن، وبها انتهت الرسوم المتغيرة التي لا يمكن أن تتجاوز الرسوم المدونة في الجدول السابق لهذه المنتجات الزراعية.

رسوم الواردات المتغيرة المطبقة على واردات النوعية الرفيعة من القمح والقمح الصلب والشيلم والذرة والصورغون

طبقت هذه الرسوم ضمن اتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، أدرجت التعريفات على أساس الأسعار المرجعية العالمية المنفصلة لأنواع محددة من الحبوب. حيث تم تثبيت الرسوم المطبقة لواردات الاتحاد من الحبوب على أساس الفرق بين أسعار التدخل في الاتحاد الأوربي (101.31اورو /للطن) مضروبة في 1.55، وسعر الواردات cif (تكاليف النقل والتأمين والشحن) على ميناء روتردام وذلك بالنسبة ل:

- لنوعية القمح الرفيعة، بالنسبة لرسوم القمح اللين ذو النوعية الرفيعة وكل أنواع القمح الصلب.

للذرة ، بالنسبة لرسوم الذرة والشيلم والصورغون .

- سعر الواردات (cif) يتشكل من ثلاثة عناصر:
  - السعر في السوق المرجعي
  - تكلفة الشحن إلى ميناء صادرات الولايات المتحدة.
  - تكلفة الشحن بين ميناء الولايات المتحدة وروتردام
  - مجموع السعر إلى التكاليف يحول إلى الاورو من الدولار بسعر الصرف الجاري.

لهذا رسوم الواردات المتغيرة ترتكز على حسابين يعكسان جزئي السوق المختلفان:

- بالنسبة للحبوب الخاصة بالاستهلاك البشري تستخدم أسعار الواردات (cif) من القمح ذو الجودة العالية في حساب رسوم كل أصناف القمح الصلب.
- بالنسبة للحبوب الخاصة بتغذية الحيوانات تستخدم أسعار الواردات (cif) من الذرة في حساب رسوم الذرة والشيلم والصورغون.

وفيما يلي التخفيضات المطبقة على رسوم الواردات الثابتة:

1) 3 اورو/طن إذا كان ميناء التفريغ في الاتحاد يقع في البحر الأبيض المتوسط (وراء مضيق جبل طارق) أو البحر الأسود، وإذا كانت السلع تأتي عن طريق المحيط الأطلسي أو عن طريق قناة السويس.

2) 2 أورو /الطن إذا كان ميناء التفريغ في الاتحاد يقع في الساحل الأطلسي في شبه جزيرة ايبيريا أو في المملكة المتحدة أو ايرلندا أو الدنمارك، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، فنلندا أو السويد، وإذا كانت السلع تأتي من المحيط الأطلسي.

3) 24اورو/الطن على الذرة التي يجب أن تصنع خلال ستة أشهر إلى :

- أغذية محضرة يمكن الحصول عليها بالتحميص
- وجبة غذاء.
- حبوب مشكلة.

– رسوم مطبقة على منتجات الحبوب الأخرى

بالنسبة للنوعية المتوسطة والرديئة من القمح والشعير والشوفان وضعت الرسوم 95.93 و89 اورو /الطن على التوالي.

يمكن أن نشير إلى أن المنتجات المصنعة من الحبوب وتتركب من مواد مغذية قد ثبتت كل ضرائب وإرداتها منذ 1995.

1-2-حصص الواردات

-تخفيض الحصة التعريفية للذرة والصورغون المستوردة إلى إسبانيا والبرتغال[3]

عرفت حصص الواردات تخفيضات متتالية إلى شبه الجزيرة الأيبيرية حسب اتفاق المنظمة العالمية للتجارة منذ انضمام اسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوربي، وذلك من أجل الحفاظ على تجارة الذرة التقليدية من الاتحاد الأوربي.

تم الاتفاق في الاتحاد على تسهيل الواردات السنوية ل2 مليون طن من الذرة و 0.3 مليون طن من الصورقون إلى اسبانيا، و 0.5 مليون طن من الذرة إلى البرتغال (التعريفة العليا 50اورو/الطن) كما يمكن تخفيض رسوم الواردات إذا اقتضت الضرورة، في اسبانيا بعض بدائل الحبوب (بقايا التصنيع النشوية من الذرة ومخلفات التقطير والتخمير) يمكن أن تحسب ضمن الاتفاق السابق.

من أجل الوفاء بهذا الالتزام، يمكن للمفوضية أن تأخذ بعين الاعتبار الواردات إلى اسبانيا والبرتغال برسوم الدولة الأولى بالرعاية أو فتح إجراء مناقصة للواردات برسوم مخفضة أو

اعتماد تخفيض سعر موحد. وفي حين وجود نقص خطير لا يمكن أن يتم بمناقصة إضافية في بداية العام التالي، تتجه اسبانيا والبرتغال للشراء المباشر من السوق العالمي. كما نشير إلى أنه لا الواردات التفضيلية (خاصة من منطقة البلقان الغربية ومولدافيا) ولا حصة 277988 طن المعفية من الرسم الجمركي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار في هذا الاتفاق.

-حصة التعريفة الجمركية الثابتة على الواردات

أدخلت حصص التعريفة الجمركية عام 2003 للشعير والقمح متوسط ورديء النوعية ردا على الواردات الكبيرة من رابطة الدول المستقلة. وقد تم حساب الرسوم على أساس أسعار الولايات المتحدة المرتفعة، كما تم إدخال حصص الذرة المعفاة من الرسوم الجمركية سنة 2006 عقب توسع الاتحاد عام 2004.

تدار حصص الواردات على أساس أسبوعي وفقا لطريقة "الفحص المتزامن"، حيث يمكن لمقدمي الطلبات أن يقدموا طلب رخصة واحدة في الأسبوع للدولة العضو المناسبة، ثم تسلم الطلبات من الدول الأعضاء كل أسبوع إلى المفوضية الأوربية التي تعتمد على معامل النسبة إذا تجاوزت الطلبات الكمية المتاحة، داخل المفوضية يدار هذا النظام من قبل المديرية العامة للزراعة والتنمية الريفية.

-حدد الحد الأقصى من حصص التعريفة الجمركية سنويا بالنسبة للقمح منخفض ومتوسط النوعية ب 3112030 طن، بما في ذلك حصص 572000طن الخاصة بالواردات من الولايات المتحدة وحصة 38853 الخاصة بالواردات من كندا، والباقي من إجمالي الحصص المقدر ب (2378387 طن) يتم تقسيمه إلى أربعة أقسام متساوية من 594 597 طن كل واحد منها يفتح كل ربع سنة إلى دول العالم باستثناء الولايات المتحدة وكندا.

الرسوم المدفوعة على الواردات تحت الحصص تقدر ب 12أرو /للطن مع دفع 30أورو /الطن لتراخيص الاستيراد، وبعد مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة سنة 2006 تم زيادة الحصة ب 6787 طن اعتبارا لتوسع الاتحاد سنة 2004.أما المفاوضات الثنائية أدت إلى زيادة الحصة ب 853 طن مخصصة لكندا. [4]

-أما بالنسبة للشعير الحد الأقصى السنوي لحصص التعريفة الجمركية 306215 طن ووضع الرسم المدفوع تحت الحصص ب 16 أورو/الطن، وتم زيادة الحصة إلى 307105 طن من2012 فصاعدا أخذا بعين الاعتبار انضمام رومانيا وبلغاريا.

-بعد توسيع الاتحاد سنة2004 اتفقت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي على فتح حصص التعريفة الجمركية للذرة من أجل تعويض الولايات المتحدة خسارة أسواقها، ومنذ 2006 الحصة المعفاة من الرسم الجمركي 242074 طن قسمت إلى جزأين متساويين تفتح سنويا إلى دول العالم، ومنذ 2012 زادت الحصة ب 277998طن[5]

2- سياسة الصادرات[6]

2-1- تراخيص التصدير

تخضع معظم صادرات الحبوب من الاتحاد الأوربي إلى إصدار تراخيص التصدير، وفي سنة 2008 لم تعد صادرات الشعير تخضع إلى هذا الإجراء.

2-2-إعانات الصادرات

التزم الاتحاد الأوربي في ظل اتفاقية جولة أورغواي بالحد من دعم الصادرات بنسبة 36 بالمئة وحجم الصادرات المدعومة ب 21 بالمئة خلال ست سنوات – من 1جويلية 1995الى 30 جوان 2001-حيث أصبحت الصادرات أقل اعتمادا على الدعم الذي انخفض من 3.1 بليون اورو سنة 1992 إلى 10مليون أورو سنة2008. ومنذ 2006 لم تدعم صادرات الحبوب ومنتجات الحبوب. ويعد الآن منح إعانات التصدير من الإجراءات الطارئة.

2-3-ضوابط التصدير

عندما تقترب أسعار الحبوب في السوق العالمي إلى أسعارها داخل الاتحاد يمكن للمفوضية الأوربية أن تتخذ بعض الإجراءات لمنع التصدير منها:

- فرض ضريبة التصدير
- تحديد أو تثبيت مدة إصدار تراخيص التصدير
- تعليق كلي أو جزئي لإصدار تراخيص التصدير
- رفض كلي أو جزئي لطلبات تراخيص التصدير المعلقة

3-إجراءات استثنائية

من أجل الاستجابة إلى اضطرابات السوق الناتجة عن ارتفاع الأسعار أو تدهور السوق الداخلية أو أية أحداث أخرى يمكنها تهديد السوق الأوربي، يمكن للمفوضية أن تعتمد الإجراءات المناسبة لمعالجة الوضع. [7] في سنة 2008/2007 أدى نقص المخزون إلى التعليق المؤقت لرسوم الواردات لأهم الحبوب، أول مرسوم اعتمده المجلس في ديسمبر 2007 طبق إلى نهاية السنة التسويقية، ثم قررت المفوضية إطالة الإجراء إلى غاية جويلية 2008، وعندما تعافى السوق تم إعادة تطبيق الرسوم الجمركية ابتداء من 26 أكتوبر 2008.

خلال الأشهر الأخيرة من السنة التسويقية 2011/2010 وسنة 2012/2011 وسنة 2013/2012 أدى نقص مخزون الحبوب إلى التعليق المؤقت للرسوم الجمركية على واردات حصص التعريفة الجمركية من الحبوب.

بموجب قوانين المجلس والبرلمان الأوربي يجوز للمفوضية أن تتخذ تدابير دعم إضافية مراعاة لإمكانية خسارة ثقة المستهلكين بسبب مخاطر الصحة العامة والصحة النباتية. [8] يمكن للمفوضية أن تتخذ إجراءات لحل مشاكل خاصة فقط في حالة إذا لم تتمكن اعتماد تدابير الطوارئ وفقا للمادة 219 أو 220.

المحور الثاني: انعكاس السياسة التجارية على إنتاج الحبوب وصادراتها

قدر إنتاج الحبوب (بما فيها الأرز) ب 305.5 مليون طن سنة 2013 والذي يعتبر الأعلى منذ 2008 حيث يقدر بثمن الإنتاج العالمي من الحبوب، وهو ما يجعل الاتحاد الأوربي من أهم الدول المنتجة للحبوب.

يزيد إنتاج 2013 عن إنتاج 2012 ب23.3 مليون طن ويقل عن أعلى إنتاج مسجل سنة 2008 ب 11.3 مليون طن أي ب 3.6 بالمئة.

تنتج فرنسا 22.04 بالمئة (67.340 مليون طن) من إجمالي الإنتاج في الاتحاد تليها ألمانيا بنسبة 15.6 بالمئة (47.757مليون طن) ثم بولندا بنسبة 9.2بالمئة (28.377 مليون طن) ثم اسبانيا بنسبة 8.2 بالمئة (25.149مليون طن) ورومانيا بنسبة 6.9 بالمئة (21.358 مليون طن[9] والشكل الموالي يوضح توزيع الإنتاج بين الدول.

الشكل رقم 01: نسبة إنتاج الحبوب حسب الدول سنة 2013.

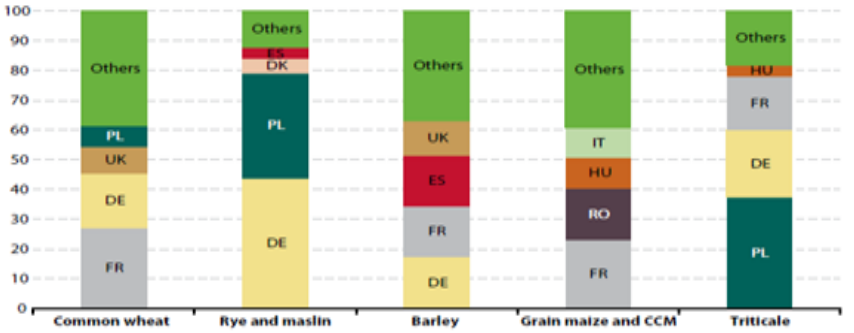

Source: rapport of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :85

يظهر من الشكل أن فرنسا تنتج أكثر من ربع إنتاج أنواع القمح وما يقارب الربع من إنتاج الذرة، وتنتج ألمانيا حوالي 43 بالمئة من الشيلم (الجاودار) وحوالي 17 بالمئة من الشعير وحوالي 22 بالمئة من التريتيكال وتنتج بولندا حوالي 33 بالمئة من الشيلم و37 بالمئة من التريتيكال.

تشكل الحبوب ثمن قيمة المنتجات الزراعية في الاتحاد ونصف المزارع تنتج هذه المحاصيل حيث تشكل مساحتها ثلث المساحة الزراعية الإجمالية.

هناك ما بين 113000 و193000 مزرعة تتخصص في إنتاج القمح بأنواعه في أنحاء الاتحاد الأوربي، حوالي النصف منها في الدول 15، وتزيد مساحة المزارع في الدول 15 ب 50 بالمئة عن بقية دول الاتحاد حيث تتواجد أكبر المزارع (أكثر من 200 هكتار) في لاتفيا وسلوفاكيا وبلغاريا، أما الأقل مساحة (أقل من 20 هكتار) فتتواجد في اليونان وإيطاليا. كما تختلف الإنتاجية من دولة إلى أخرى، ففي اليونان واستونيا تمثل 3 طن للهكتار بينما في بريطانيا وايرلندا 8–9 طن للهكتار وفي الدنمارك وفرنسا وألمانيا من 6 إلى 7 طن للهكتار.

بالنسبة للشعير يوجد اكبر المنتجين في اسبانيا التي تحوي اكبر مساحة زراعية مخصصة لإنتاجه، ومتوسط المساحة الزراعية للشعير 37 هكتار حيث تختلف من دولة إلى أخرى حيث نجدها اقل من 20 هكتار في كل ايطاليا و اليونان و بولندا بنما تتجاوز 50 هكتار

في بريطانيا، استونيا، فرنسا والتشيك[10] أما إجمالي الصادرات و الواردات و الإنتاج و الاستهلاك للاتحاد نوضحه فيما يلي:

الجدول رقم 02: عرض وطلب الحبوب –مليون طن للهكتار–

	Area Harvested	Yield	Production	Imports	Exports	Feed Dom.	Domestic Consumpti	Ending Stocks	
Wheat and Coarse Grains									
2003/04	57.7	4.3	245.5	15.6	13.9	164.3	263.5	25.6	
2004/05	60.1	5.3	316.8	10.0	19.5	178.2	279.1	53.9	
2005/06	59.1	4.8	282.3	9.4	20.0	175.4	278.9	46.8	
2006/07	57.0	4.7	265.7	13.2	18.5	173.1	276.8	30.4	
2007/08	57.5	4.5	259.5	27.1	16.9	174.1	274.2	25.8	
2008/09	60.9	5.2	316.8	10.8	31.1	176.6	281.8	40.6	
2009/10	58.9	5.0	297.3	8.2	25.3	172.3	278.0	42.8	
2010/11	56.2	5.0	279.5	13.1	29.3	169.4	277.5	28.7	
2011/12	56.0	5.1	288.1	14.3	23.3	170.7	278.7	29.1	
2012/13	57.3	4.9	279.8	17.1	30.0	164.7	272.3	23.7	
2013/14	57.2	5.3	302.8	20.2	40.7	171.8	281.1	25.0	
2014/15	57.8	5.6	324.7	13.8	44.4	176.8	287.6	31.4	

Source: Grain: World Markets and Trade, USDA ,www.usda.

يظهر الجدول تطور كل من مساحة الحصاد والإنتاج والواردات والصادرات والاستهلاك المحلي والمخزون للقمح والحبوب الخشنة حيث يتم تصدير حوالي 20٪ من محصول القمح في الاتحاد الأوروبي سنويا، في حين يتم استيراد كميات كبيرة من البذور الزيتية والأعلاف الحيوانية والأرز.

عرفت الصادرات الأوربية للحبوب تذبذبا بسبب سوء المناخ لبعض السنوات مثل 2007 إلا أن البيانات الصادرة عن المفوضية الأوربية أظهرت أن حصة صادرات القمح العالمية ارتفعت من 5.2 بالمئة إلى 7.7 بالمئة بين 2000–2003 و2007–2010. أما حصته من السوق العالمي بالنسبة لباقي الحبوب فقد انخفض من حصة صادرات 6.2 بالمئة إلى حصة واردات ب 0.2 بالمئة. وهذا ما يفسر لنا الميزة النسبية للقمح في الاتحاد الأوربي. إن السياسة الزراعية من تطبيق حدود على التدخل وتخفيض المساعدات المفصولة بالإضافة إلى تسهيل القيود على الواردات أدت إلى تعزيز نمو الصادرات.

يوضح تراجع الصادرات بالنسبة للحبوب الأخرى انه مؤشر للميزة النسبية وفي الشعير يبقى الاتحاد مصدر صافي لكن سياسة التدخل وتعريفة الواردات جعلت سعر الشعير

أعلى بكثير من أسعار الصادرات الكندية وهذا انعكس على أداء صادراته خلافا لأداء صادرات القمح.

ويمكن القول إن معظم اختبارات تنافسية صادرات الاتحاد الأوربي في مواجهة الصادرات من البحر الأسود هي من اجل المحافظة على حصة الاتحاد في الأسواق التقليدية مثل شمال أفريقيا والشرق الأدنى وإفريقيا جنوب الصحراء

الخلاصة:

إن الحفاظ على الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية وعلى حصتها السوقية العالمية يتطلب سياسة حكيمة من البذر حتى بلوغها يد المستوردين وهذا ما يظهر عند دراسة سياسة الاتحاد الأوربي للحبوب. هذا المحصول الاستراتيجي الذي يوليه الاتحاد أهمية خاصة من خلال الحفاظ على مداخيل الفلاحين والحفاظ على المخزون منه مما أدى إلى كون الاتحاد الأوربي أهم مصدر عالمي للقمح والشعير ومحرك للأسعار، ومن هنا يجب على الدول التي تعتمد على هذه المحاصيل الاستراتيجية في غذائها أن تخرج عن تبعيتها الغذائية باتباع سياسة حكيمة عن طريق الاهتمام بمدخول الفلاح ونوعية الإنتاج والتوجه نحو التصدير

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,august2014.
(2) European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,op cit.
(3) Commission Regulation (EC) n° 1296/2008 of 18 December 2008 laying down detailed rules for the application of tariff quotas for imports of maize and sorghum into Spain and imports of maize into Portugal.
(4) European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,op cit.
(5) Commission Regulation (EC) No 969/2006 of 29 June 2006 opening and providing for the administration of a Community tariff quota for imports of maize from third countries

(6) European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4, The EU cereals regime,op cit.
(7) Council Regulation (EC) No 1234/2007, Article 187 (replaced by Council and EP Regulation N° 1308/2013, Article 219)
(8) European Commission, Directorate-General for Agriculture and Rural Development, Unit C4.
(9) raport of Agriculture, forestry and fishery statistics,2014 edition,p :82.
(10) EU CEREAL FARMS REPORT, EUROPEAN COMMISSION,DIRECTORATE-GENERAL FOR AGRICULTURE AND RURAL DEVELOPMEN,2013,pp :06-10.